

Distr.
GENERAL

A/RES/49/98
24 February 1995

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.1)]

٩٨/٤٩- تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:
الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف
المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل
البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١)، و ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن تنفيذ برنامج العمل، و ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٧١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي قررت فيه عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى للقيام، وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل وقرارها ٢٠٦/٤٥، باستعراض شامل في منتصف المدة، لتنفيذ برنامج العمل، في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أو في أي تاريخ آخر مناسب خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا^(٢)، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عملا بالمقرر الذي اتخذته الاجتماع الوزاري المعقود في دكا في شباط/فبراير ١٩٩٢،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) A/49/506، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، وتنشيط نموها وتنميتها وتعجيلهما، ووضع هذه البلدان على طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء التدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً ككل،

وإذ تعرب عن قلقها أيضاً إزاء التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تعترف بأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل له أهمية خاصة لأنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة لوضع سياسات وتدابير جديدة وتصحيحية، من بينها تعزيز الدعم الخارجي لأقل البلدان نمواً في جميع المجالات، دعماً لجهودها بغية ضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً وكاملاً في الوقت المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد،

وإذ تؤكد أهمية القيام في الوقت المناسب وبالشكل المناسب بالأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد أيضاً على وجوب توفير الموارد الكافية لكفالة اشتراك أقل البلدان نمواً اشتراكاً كاملاً فعالاً في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ تشير إلى المقرر ٤١٢ (د - ٤٠) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل^(٣)،

وإذ تحيط علماً بالاستنتاجات ٤١٣ (د - ٤٠) المتفق عليها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مجلس التجارة والتنمية بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٣) الذي استند، في جملة أمور، إلى "تقرير أقل البلدان نمواً للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤"^(٤)،

١ - تعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، وتطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والصناديق الإنمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وسائر المنظمات المعنية، اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملاً فعالاً في جميع المجالات، على سبيل الأولوية؛

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/49/15)،

المجلد الأول، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.II.D.4.

٢ - تؤكد أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب قيام أقل البلدان نمواً بتنفيذ السياسات والأولويات الوطنية تنفيذاً فعالاً لتحقيق نموها وتنميتها في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن قيام مشاركة قوية تتسم بالالتزام بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٣ - تطلب إلى البلدان المانحة أن تضي على سبيل الأولوية بالتزاماتها بتقديم المعونة على النحو الوارد في برنامج العمل وأن تعدلها بالزيادة لكي تعكس بشكل تام احتياجات أقل البلدان نمواً من الموارد الإضافية، بما في ذلك البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نمواً في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً؛

٤ - تقرر ما يلي:

(أ) عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في نيويورك في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على أن يسبقه اجتماع لمدة يوم واحد لكبار المسؤولين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي حالة عرض دولة عضو استضافة هذا الاجتماع، يقوم مجلس التجارة والتنمية، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٥ بالنظر في ذلك العرض. ويقوم الاجتماع باستعراض منتصف المدة الشامل، وبالنظر في التدابير الجديدة، حسب الاقتضاء، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) عقد دورة واحدة للاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والشناخية مع ممثلي أقل البلدان نمواً في أوائل عام ١٩٩٥ في جنيف، لمدة أسبوع واحد، تحضيراً للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

(ج) قيام اللجان الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة بتنظيم اجتماعات متابعة إقليمية، بالتنسيق الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتقديم المساهمات المناسبة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

(د) دعوة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها إلى القيام، كل في مجاله، بتقييمات قطاعية، لتنفيذ برنامج العمل؛

(هـ) طلب عقد اجتماع مشترك بين الوكالات في أوائل عام ١٩٩٥ لكفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل؛

٥ - تقرر أيضاً تحمل تكاليف اشتراك ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نمواً في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى باستخدام الأموال غير المنفقة الموفرة من موارد خارجة عن الميزانية من الصندوق الاستئماني للتبرعات المنشأ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وعن طريق إعادة توزيع الموارد الحالية للميزانية العادية، إذا لزم الأمر. وينبغي أيضا استطلاع إمكانية الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض، بما في ذلك تمويل تكاليف اشتراك ممثل واحد من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماع المشار إليه في الفقرة ٤ (ب) أعلاه:

٦ - ترحب بالخطوات التي شرعت فيها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعقد اجتماعات تحضيرية لفرقة الخبراء، وتدعو المانحين الى تقديم موارد كافية خارجة عن الميزانية لذلك الغرض، بما في ذلك إعداد الوثائق الفنية:

٧ - تكرر طلبها إلى الأمين العام، الوارد في القرار ١٥٦/٤٦، أن يعبئ موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل من كل بلد من اقل البلدان نموا في الدورات الربيعية لمجلس التجارة والتنمية، ومشاركة أقل البلدان نموا مشاركة كافية في الاجتماعات التحضيرية واجتماعات الخبراء والاجتماعات القطاعية لعملية استعراض منتصف المدة الشامل:

٨ - تحث جميع البلدان ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والشائبة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية المناسبة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى:

٩ - تطلب إلى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تقدم تقارير تتضمن استعراضا لتنفيذ برنامج العمل في ميدان اختصاص كل منها، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمجالات التي لا تزال توجد فيها التزامات غير مستوفاة، وتقديم مقترحات بتدابير جديدة إذا اقتضى الأمر، وذلك كمساهمة إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة الشامل:

١٠ - تدعو الأمين العام الى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي الى كفالة تمتع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن أقل البلدان نموا:

١١ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى وعن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤